مسؤولية الدولة في تمكين الشباب.. دولة مالي نموذجاً:

قراءة في السياسات والاستراتيجيات العمومية

أ. دمبي أنجاي

باحث من دولة مالي، وحاصل على الإجازة المهنية في التسويق
من المدرسة العليا للإدارة والمعلوماتية بجوهانسبورغ

تنمية قدرات الشباب وتكوينهم المهنيّ؛ ليكونوا قادرين على الانخراط الوظيفي، وضمان حياةٍ كريمةٍ لأنفسهم وأسرهم، من أهمّ القضايا الأساسية التي تشغل السلطات العمومية في إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا الهمّ المتزايد يمكن أن يفسّر بـ:

- العدد المتزايد للشباب الإفريقي، حيث يمثّلون في أغلب دول القارة نصف السكّان أو أكثر.
- الوعي المتنامي لدى الشباب الإفريقيّ بحقوقه السياسية، وتزايد روح النضال والعمل النقابي لدى جمعيات واتحادات الشباب.
- الخوف من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنتج

من بطالة الشـباب، من انفجارات سياسية واجتماعية، كالميـل إلى العنف، والانخراط فـي الحركات الإرهابية وعصابات تهريب المخدّرات...

- السـياق الدولي والإقليمي، كثورات الربيع العربي التـي اندلعت منـذ ٢٠١١م، والانتفاضة الشـبابية في السـنغال التي تسبّبت في سقوط نظام عبد الله واد عام ٢٠١٢م، والثورة الشـعبية التي قادها الشباب ضدّ حكم بليز كومباوري في بوركينافاسو ٢٠١٣م.

مالي والإصلاحات المؤسساتية:

بعد الثورة الديمقراطية التي عرفتها دولة مالي، في بداية التسـعينيات من القرن المنصرم، دخلت الدولة في مسـارٍ ديناميٍّ للإصلاحات المؤسساتية، وذلك من أجل تجاوز دولة الأشخاص- التي تحكّمت في البلاد، خصوصاً في فترة حكم الرئيس موسـى تـروري- إلى دولة قانون ومؤسسـات، وفي هذا الإطار؛ تمّ اعتماد دسـتورٍ جديد، وخلـق بنيةٍ مؤسسـاتيةٍ رصينة، بالإضافـة إلى اعتماد سياساتٍ وخططٍ كفيلةٍ بالإقلاع الاقتصاديّ للدولة.

تركـت برامج التكيّف الهيكليّ التـي جرّبتها الدولة المالية فـي ثمانينيات القرن الماضي آثـاراً اجتماعية خطيـرة؛ جرّاء تخفيـض الإنفاق الحكومـيّ للقطاعات الاجتماعية، كالصحّة والتعليم والتشـغيل، ولتجاوز هذه الآثـار الاجتماعيـة المدمّرة تبنّت السـلطات الجديدة سياسات تنموية كثيرة، في مختلف القطاعات: (الصحّة، التعليم، العدالة الاجتماعية، الزراعة وتربية المواشـي، التنمية الريفية...)، في انسـجامٍ وتسـاوقٍ مع النسخة الأولـى والثانية من وثيقة الإطار الاسـتراتيجيّ للتنمية وتخفيض الفقر.

فـي نهايـة سـنوات ٢٠٠٠م، بعد أكثر مـن عقدٍ ونصف العقد مـن تجربة السياسـات المُضمّنة ضمن الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر (١٩٩٨م - ٢٠٠٠م)، والنسـخة الأولى (٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م)، والثانية (٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م)، مـن وثيقـة الإطار الاسـتراتيجيّ لمحاربة الفقر، تكتشـف السـلطات بعـد عملية تقييمٍ لحصيلة السياسـات المذكـورة: أنّ الأهـداف المُعلن عنها في مجال محاربة الفقر لم تتحقّق؛ بسـبب ضعف العناية بفئة الشباب تكويناً وتمكيناً وتوظيفاً، وعليه؛ فقد اعتمدت الدولة اسـتراتيجيات جديـدة، تضمّنتها وثيقة الإطار الاسـتراتيجيّ للتنمية وتخفيض الفقر (٢٠٠٧م - ٢٠١١م)، لتأخذ بالاعتبار هذا البعد المهمّ لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي سـنة ٢٠١٢م؛ تعيش مالي أصعـب لحظةٍ في وجودها، بسـبب الأزمة الأمنية والسياسية التي اجتاحت الدولة جرّاء سـيطرة الحركات المسـلّحة على الأقاليم الشـمالية، التي تشـكّل في مجموعها ما لا يقلّ عن ثُلثي مساحة التراب الوطني، وبرغم استعادة الحكومة المركزية اليوم كامل أراضيها، والاسـتقرار السياسيّ والاجتماعي النسبي، والعودة إلى المشـروعية الدستورية، فإنّ الأزمة التي ضربت البلاد أظهرت بجلاء ضعف مؤسسات الدولة وهشاشـتها، ما دفع السـلطات الجديدة إلى التفكير في مراجعـة بُنى الدولـة، والعمل على إحـداث إصلاحاتٍ هيكلية؛ درءاً لتكرّر مثل هذه التجربة الأليمة في المستقبل.

في سـياق ذلـك؛ فإنّ هنـاك وعياً متزايـداً لدى السـلطات العمومية بأهميّة تمكين الشـباب وتأهيلهم المهنيّ والوظيفيّ في تحقيق السّلم الاجتماعي واستقرار الدولة، يتجسّـد هذا الوعي على مسـتوى السياسـات الوطنية للخروج من الأزمة، واستراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية؛ كما في النسـخة الثانية من وثيقة الإطار الاسـتراتيجي للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠١٢م - ٢٠١٧م).

معطيات عامّة عن الوضع السياسي الراهن لدولة مالي[1]:

انطبـع الواقـع السياسـيّ والاجتماعـيّ للدولة بالاسـتقرار العـامّ برغـم الأزمة الأمنيـة المزمنة في

(١) مالي: دولـةٌ ساحليةٌ غير مطلّة على البحر، تقع غرب إفريقيا، عاصمتها: باماكو، يبلغ عدد سكانها ١٦ مليون نسمة، ٩٥٪ منهم مسلمون.

الشـــمال، ومع العملية الديمقراطية التي شهدتها الدولة في بداية التســعينيات تعزّزت مكانتهـــا الإقليمية، حيث اشتهرت بالسّلم الاجتماعيّ وسط بؤرٍ ملتهبةٍ هنا وهناك في المنطقة.

ومنـــذ ٢٠١٢م؛ بُذلـــت بالتوازي مـــع الجهود العســـكرية جهودٌ سياســـيةٌ كبيرةٌ من أجل احتواء الأزمة الشـــمالية، والعودة إلى الشرعية الدستورية، وطرحت أُسس بناء دولة القانون، وفي هذا الإطار تمّ تنظيم الانتخابات الرئاسية ثم البرلمانية في أواخر ٢٠١٣م، تلا ذلك توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة المالية والحركات المســلّحة بالشمال سنة ٢٠١٥م؛ تجسيداً للخروج من الأزمة والعودة إلى المؤسسات الشرعية.

أطلقت الدولة منذ ٢٠١٢م مشاورات وطنية للتفكير في أســباب الأزمة التي ضربت البلد، والبحث عن سبل إعـــادة صياغة الأزمة المالية على أُســس جديدة كفيلة بوضع حدٍّ نهائيٍّ للتمرّد المســلّح في الشمال الذي عانت منه الشعوب منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن، وفي هذا الإطار؛ تمّ تنظيم جلســات رصد واقع النظام اللامركزي في أكتوبر ٢٠١٣م، والجلســات الوطنية حول الشمال في نوفمبر ٢٠١٣م، كما تمّ تنظيـــم مؤتمرات محلّية ووطنية مختلفة، ومراجعة السياســات الوطنية على المســتوى العـــام، أو على المســـتوى القطاعـــي، لتحديثها وجعلها متلائمة مع المتغيرات السياسية والاجتماعية التي نتجت عن أزمة الشمال.

ولعلّ من أهمّ التوصيات التي تمخّضت عنها هذه المشـــاورات والمراجعات المختلفة: ضرورة الاعتناء بتمكين الشـــباب، وتيسير ســـبل اندماجهم المهني، ليس فقط بوصفه شـــرطاً أساســـيّاً لتحقيق التنمية الاقتصاديـــة، بل لأنّ إهمال هذه الفئة- التي تشـــكّل أكثر من ٦٠٪ من الشـــعب- ســـيُعرّض الدولة لمزيدٍ من الأزمات وانعدام الأمن، إذْ يمثّل الشـــباب العاطل أهمّ مصدرٍ تســـتقي منه الحركات المسلّحة مواردها البشرية.

الشباب في الوعي السياسي «المالي»:

الاهتمام بقضية الشـــباب، ودمجهـــا ضمن أولويات الفعل السياســـي، ليس بأمرٍ مســـتحدثٍ في المســـرح السياســـي «المالي»، هذا الموضوع لـــه جذوره الضاربة في عمق الثقافة الإفريقية التي تضع للشـــبيبة مســـاحةً واســـعةً من الاهتمـــام، بوصفهم رجال الغد ومســـتقبل القبيلة والأمّة، وعليه؛ فقـــد كانت هناك مجموعةٌ كبيرةٌ من العادات والتقاليد والمؤسسات التقليدية التي تسمح للشـــباب بتحقيـــق ذواتهـــم، بالإضافة إلى أنّها تســـمح بتأهيلهم وتهيئتهم الروحية والجسدية لتحمّل مسؤوليات الحياة عندما يتقدّم بهم العمر[١].

كان للشـــباب حضورٌ كبيرٌ في سياســـات السلطات الاســـتعمارية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ذلك لأنّهم يمثّلون اليد العاملة التي تستطيع الإدارة الاستعمارية توظيفها في الأعمال العمومية الكبرى، في مجال الزراعة والتعدين وبناء الطرق والســـكك الحديدية... وغير ذلك من الأشـــغال العمومية التي تشكّل أهميّةً كبيرةً للمشروع الاســـتعماري، نذكر منها مثـــلاً- بخصوص دولة مالي-: توظيف الاســـتعمار للشباب في الأعمال اللازمة لتحقيق أحد أهمّ المشـــاريع الزراعية للســـلطة الاستعمارية في المنطقة، وهو مشـــروع الاســـتصلاح الزراعي لأراضي «أوفيس دي نيجر»، كان هذا المشـــروع يســـتلزم عدداً من الأعمال الإنشـــائية، كبناء السدود والقنوات المائية، وفي هذا الإطار كانت السلطات الاستعمارية تشغّل قرابة ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ شـــاب قهراً يوميّاً، في ظلّ ظروفٍ غير إنســـانيةٍ قاسية، لبناء سدّ سانســـاندينغ Sansanding بمنطقة سيغو[٢].

---

(١) Saloum CISSE, VALEURS MORALES ET STRUCTURES TRADITIONNELLES DE JEUNESSE, Ethiopiques numéro 31 révue socialiste de ulture négro-africaine, 3e trimestre 1982.

(٢) انظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Office_du_Niger#Conditions_d.E2.80.99existence_et_de_travail_des_colons_de_l.E2.80.99Office

كما يمكن أن نذكر هنا: مشروع بناء السكّة الحديدية التي تربط دكار في السنغال بكوليكورو في مالي، وكان الهدف منها ربط ميناء دكار بنهر النيجر من أجل نقل المواد الأوّلية إلى فرنسا، وقد وظّفت الإدارة الاستعمارية الشباب في بناء هذا المشروع الضخم الذي يبلغ طوله ١٢٨٧ كم؛ منها ٦٤١ كم في مالي[١].

كانت الإدارة الاستعمارية تنظر إلى الشباب بعين الريبة والشكّ، وتتخذ كلّ التدابير من أجل مراقبتهم والتضييق عليهم، وعياً منها بقدرة الحركة الشبابية على عرقلة المشروع الاستعماري، وقد زاد من هذا الحذر كون الحركة الشبابية، ممثّلة في الحركة الطلابّية ونقابات العمّال، في واجهة المنددّين بالهيمنة الغربية على الشعوب الإفريقية، وفي الصفوف الأمامية في النضال من أجل المساواة والحرّية والاستقلال، نذكر هنا مثلاً: إضراب عشرين ألف عامل في السكّة الحديدية- المشار إليها أعلاه- عام ١٩٤٧م - ١٩٤٨م، وقد استمرّ هذا الإضراب عدّة أشهر، وكان هدفه المطالبة بالمساواة مع العمّال الفرنسيين، وقد نقل الأديب والسينمائي السنغالي الكبير عثمان سمبان Ousmane Sembène تفاصيل حوادث هذا الإضراب في روايته التاريخية الرائعة: (تخوم غابة الربّ)[٢].

كانت غالبية النّخبة السياسية الأولى، التي حكمت دولة مالي غداة الاستقلال، مكوّنة من رجال مرّ تكوينهم السياسيّ في الحركة الشبابية عبر الجمعيات الطلاّبية والحركات النقابية، فقد بدأ «مديبو كيتا»- الرئيس الأوّل لدولة مالي المستقلّة- مساره السياسيّ كمناضل في إطار «جمعية مثقفي السودان» التي أنشأها مع زميله «مامادو كوناتي»، ثمّ تعزّزت روحه النضالية في إطار «نقابة معلّمي غرب إفريقيا الفرنسية» التي أسسها مع الفولتي (البوركيني) «ويزن كوليبالي» Ouezzin Coulibaly.

أدرك «مديبو كيتا»، الذي بدأ مساره السياسيّ بصفته مناضلاً في الحركة الشبابية، أهميّة استثمار الشباب في نجاح مشروعه السياسي الاشتراكي، وتجسّد هذا الوعي السياسي بأهميّة الشباب في الهيئات والمؤسسات الحكومية التي أنشأها الرئيس كيتا للعناية بالشبيبة، وتسهيل انخراطهم السياسيّ والاجتماعي، وفيما يأتي أهمّ هذه المؤسسات والهيئات:

- الفرع الشبابي لحزب الاتحاد الديمقراطي: الذي أُنشئ في مؤتمر تأسيسيٍّ سنة ١٩٥٩م، وقد مارَسَ هذا الفرع الشبابيّ دَوْراً كبيراً في التطورات السياسية للدولة، منذ تاريخ إنشائه إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام مديبو ١٩٦٨م.

- وزارة الاتصال والشباب وشؤون المحاربين القدامى: تقلّدها الرئيس «مديبو كيتا» نفسه في الحكومة الأولى لدولة مالي المستقلّة، وبعد التعديل الدستوري في مايو ١٩٦٤م جُمعت الرياضة مع الشباب في حقيبةٍ وزاريةٍ واحدة، تقلّدها السيّد «موسى كيتا» أخو الرئيس «مديبو كيتا».

- المجلس الأعلى لشؤون الشباب والرياضة بمرتبة وزارة: منذ ١٩٦١م إلى الانقلاب العسكري ١٩٦٨م.

- الميليشيات الشعبية: أو ما كان يعرف بـ «ألوية الاحتياط»، تكوّنت من شباب حزب الاتحاد السوداني، وصارت منتشرةً في كلّ المدن والأرياف، ووصل عدد أعضائها إلى قرابة سبعين ألف شابٍّ في العاصمة بماكو فقط[٣].

- المكتبة الشعبية: أُنشئت عام ١٩٦١م بطلبٍ من شباب حزب الاتحاد السوداني، لتكون فضاءً للتكوين الفكريّ للشباب والناشئة؛ طبقاً للرؤية السياسية الاشتراكية للسلطات المالية[٤].

---

(١) انظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Chemin_de_fer_de_Dakar_au_Niger

(٢) انظر: Sembène Ousmane, Les bouts de bois de Dieu.

(٣) انظر: جريدة «les echos" في العدد الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٩م.

(٤) انظر: الموقع المكرّس للتعريف بالرئيس موديبو كيتا وتراثه السياسي.
http://modibokeita.free.fr/president.html

– الأسبوع الوطني للشباب: بدأ الاحتفال به في ١٩٦٢م بصفته أكبر تظاهرة ثقافية في الدولة، وكان تنظيم احتفاليات الأسبوع تحت إشراف المجلس الأعلى لشؤون الشباب، ويشارك فيها وفودٌ من كلّ المدن الكبرى للدولة[١].

في عهد الرئيس «موسى تروري»: كان الوعيّ السياسيّ بأهميّة الشباب حاضراً بقوّة في العمل السياسي، ولكن اهتمام الرئيس الجديد انصبّ في محاولة القضاء على التنظيمات الشبابية التي كانت نشطة في عهد الرئيس «مديبو كيتا»، كالميليشيات الشعبية، وشباب حزب الاتحاد السوداني، وبالموازاة إلى ذلك فقد عمل موسى على إيجاد مؤسّسات أخرى تستقطب الشباب وتسخّرهم لخدمة الحزب الواحد المستبدّ بالحكم، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى إنشائه «الاتحاد الوطني لشباب مالي» ١٩٧٦م، من أجل استقطاب الشباب، وتقليص تأثير نقابة الطلاب المنتظمة في إطار «الاتحاد الوطني لتلاميذ وطلبة مالي» (UNEEM) الذي كانت له علاقة مع الأحزاب السياسية المعارضة سرّاً.

وبرغم أنّ الهدف الأساسيّ الذي كان يحرّك الرئيس موسى تروري في سياساته تجاه الشبيبة هو: كسب ودّ الشباب، وتوظيفهم في خدمة حزبه وتوجّهاته السياسية، فإنّ فترته شهدت ظهور عددٍ من المؤسسات المهمّة الموجّهة لتأطير الشباب، منها مثلاً:

– وزارة شؤون الشباب: كانت حاضرة تقريباً في كلّ الحكومات على اختلافها، وقد تقلّد هذه الحقيبة منذ ١٩٧٨م إلى ١٩٨٠م ألفا عمر كوناري (الذي سيصبح رئيساً للبلد)؛ قبل أن يستقيل اعتراضاً على العنف الذي عامل به الرئيس تروري المظاهرات الطلابية عام ١٩٨٠م.

– الاتحاد الوطني لشباب مالي: سبقت الإشارة إليه.

– ملتقى الشباب ببماكو: أنشئ عام ١٩٨٨م ليكون فضاءً تعليميًّاً وتربويّاً وترفيهيًّاً للشباب.

– المعهد الوطني للرياضة: تأسّس في ١٩٧٨م، وتحوّل سنة ٢٠٠٢م إلى المعهد الوطني للشبيبة والرياضة؛ بوصفه مؤسّسة للتعليم العالي، تستهدف تكوين كوادر مؤهّلة في مجال تأطير الشباب والرياضة.

ومع الانتقال الديمقراطيّ في بداية التسعينيات، إلى يومنا هذا، ازداد اهتمام السياسات العمومية بالشباب، يظهر ذلك على صعيد السياسات، والخطط الاستراتيجية، وبرامج الإقلاع الاقتصادي، بالإضافة إلى الكثير من المؤسسات الموجّهة لتمكين الشباب وتحسين أوضاعهم الماديّة والمعنوية، وبما أنّنا سنتناول الكثير من هذه القضايا في الفقرات القادمة؛ فسنكتفي في هذا المقام بهذه التنويهات البسيطة.

الأطر القانونية المنظِمة لتمكين الشباب «المالي»:

هناك أطرٌ قانونيةٌ كثيرةٌ تنظّم العناية الحكومية بتمكين الشباب وتأهيلهم، واندماجهم السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعي؛ ليكونوا فاعلين في المجتمع، قادرين على المشاركة بشكلٍ أكبر في التنمية، وفيما يأتي إشارة إلى أهمّ هذه الأطر القانونية:

١ – الوثائق القانونية الوطنية:

يأتي الدستور المالي، المعتمد عام ١٩٩٢م، على رأس الوثائق القانونية التي تؤسّس لقضية تمكين الشباب، وفي هذا الإطار؛ يؤكّد الدستور في ديباجته التزام الشعب الماليّ بتحسين مستوى المعيشة لكلّ الماليين؛ بمن فيهم الشباب، والمادّة الأولى من الدستور تشير إلى أنّ الشخصية الإنسانية مقدّسة لا يُقبل الاعتداء عليها، وإلى أنّ لكلّ ماليٍّ الحقّ في الحياة والحرّية والأمن والسلامة الشخصية، وتعزّز المادة الخامسة عشرة ما سبق، وتزيد بأنّ تحسين مستوى معيشة المواطنين واجبٌ على الدولة وعلى كلّ المواطنين، والمادّة السابعة عشرة

(١) Pauline Fougère, La politique culturelle : porte-étendard de État et de nation malienne, in décolonisation et construction nationale : Afrique, Asie et Quebec, p 69. Les Éditions de l'université de Sherbrooke, 2016.

تأخذ المنحى نفسه؛ إذ تنصّ على أنّ «التربية، والتعليم، والتكوين، والعمل، والسكن، والترفيه، والصّحة، والحماية الاجتماعية، حقوقٌ معترفٌ بها»... والشباب بوصفهم فئةً من مجموع المواطنين يتمتّعون بهذه الحقوق الدستورية.

٢ - الوثائق القانونية الدولية:

صادقت دولة مالي، بناءً على عضويتها في منظّمة الأمم المتحدة، على الكثير من الوثائق والاتفاقيات الدولية المرتبطة بتمكين الشباب وضمان حقوقهم المادية والمعنوية، ويمكن أن نذكر من هذه الوثائق: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م، والاتفاقية الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٦٦م، وتشكّل هذه الوثائق الأممية الثلاث ما يُعرف بـ «لائحة الحقوق الدولية»، وإن لم تكن هذه الوثائق مرتبطة بتمكين الشباب لوحدهم؛ فإنّها تتناول حقوقهم بشكلٍ غير مباشر.

وفي السياق نفسه؛ يمكن إضافة «أهداف الألفية للتنمية» التي تبنّتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م ضمن الوثائق الأممية المؤسِّسَة لتمكين الشباب، وأهداف الألفية للتنمية عبارة عن مجموعة من الأهداف اتفقت الدول الأعضاء على تحقيقها بحلول ٢٠١٥م، وهي في العموم ثمانية أهداف هي: «القضاء على الفقر المدقع والجوع، تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض وفيات الأطفال، تحسين الصّحة النفاسية، مكافحة الإيدز والملاريا، كفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية»، هذه الأهداف أيضاً لها ارتباطٌ كبيرٌ، وإن بصورةٍ غير مباشرة، مع تمكين الشباب.

٣ - الوثائق القانونية القارّية:

تُولي دول إفريقيا عبر المنظمة القارّية التي تجمعهم عنايةً فائقةً لتمكين الشباب، وفي هذا الإطار طلبت مفوضية الاتحاد الإفريقيّ عام ٢٠٠٥م إعداد تقريرٍ يتقصّى وضع الشباب الإفريقي الراهن تمهيداً لصياغة مشروع ميثاق للشباب الإفريقي، أعقب ذلك تنظيم منتدى الشباب الإفريقي ٢٠٠٦م، شاركت فيه وفودٌ شبابيةٌ من مختلف الدول الأعضاء؛ من أجل التباحث وتبادل الآراء حول بنود الميثاق المقترح، وبعد الإجماع على الصيغة النهائية؛ صدر الميثاق عن الاتحاد خلال قمّة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة بعاصمة غامبيا بانجول في شهر يوليوز ٢٠٠٦م.

يعدّ هذا الميثاق من أهمّ الوثائق المرجعية للدول الإفريقية في مجال تمكين الشباب، وقد تعهّدت الدول الإفريقية (أعضاء الاتحاد الإفريقي) في البند الثاني من المادة الأولى للميثاق بـ «اتخاذ الخطوات اللازمة طبقاً لعملياتها الدستورية وأحكام هذا الميثاق؛ لاعتماد التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير الضرورية لتفعيل أحكام الميثاق»[(١)].

تمكين الشباب في السياسات والاستراتيجات العمومية:

يعدّ تمكين الشباب ضمن الأولويات الوطنية للسلطات المالية، ويتجسّد ذلك بشكلٍ واضح في السياسات والاستراتيجيات العمومية التي تمثّل رؤية السلطات العليا للتنمية المستدامة، ويمكن في العموم التمييز بين نوعَيْن من السياسات والاستراتيجيات التي تجلّي ما ادّعيناه، وهما السياسات والاستراتيجيات الوطنية العامّة، والسياسات والاستراتيجيات القطاعية، وفيما يأتي تحليلٌ لأهمّ هذه السياسات طبقاً للتصنيف السابق:

١ - السياسات والاستراتيجيات الوطنية العامّة:

منذ الانتقال الديمقراطي الذي حدث في مالي، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، نشطت الحكومات المالية على اختلاف توجّهاتها السياسية في وضع خطط وسياسات التنمية والإقلاع الاقتصادي، وفي هذا السياق، منذ ١٩٩٨م إلى ٢٠١٤م، تبنّت السلطات المالية وثائق كثيرة مرتبطة بسياسات واستراتيجيات التنمية والإقلاع الاقتصادي، نذكر هنا أهمّها:

(١) انظر: المادّة الأولى من ميثاق الشباب الإفريقي.

- الاســـتراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر (١٩٩٨م - ٢٠٠٠م).
- الدراســـة الوطنية الاستشـــرافية «مالي ٢٠٢٥»، أُعدّت سنة ١٩٩٩م.
- النسخة ١ من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م).
- النسخة ٢ من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م).
- النســـخة ١ مـــن الإطـــار الاســـتراتيجي للتنمية وتخفيض الفقر (٢٠٠٧م - ٢٠١٢م).
- النســـخة ٢ مـــن الإطـــار الاســـتراتيجي للتنمية وتخفيض الفقر (٢٠١٢م - ٢٠١٧م).
- خطة الإنعـــاش الاقتصادي المســـتدام في مالي (٢٠١٣م - ٢٠١٤م).

هـــذه الوثائق تعـــدّ أدلة وإطـــارات مرجعية لتوجيه وترشـــيد العمل الحكوميّ نحو تحقيق الرؤية الاقتصادية للدولة، وهي كلّها- على اختلافها- تعطي لتمكين الشباب حيّزاً كبيراً من عناية السياســـات العمومية، فعلى سبيل المثـــال: تتوقع الوثائق الخمســـة الأخيـــرة تحقيق نموٍّ اقتصـــاديٍّ بمعدّل ٧٪ ســـنويّاً على الأقـــل لتكون الدولة قادرة على تخفيض نسبة البطالة العالية؛ بما فيها بطالة الشـــباب التي هي أحدّ أهمّ أســـباب الفقر المدقع في الدولة.

في تقديمه للنسخة الأخيرة من الإطار الاستراتيجيّ للتنمية وتخفيـــض الفقر (٢٠١٢م - ٢٠١٧م)؛ يذكر وزير الاقتصاد والمالية أنّ هذه النسخة الجديدة تتأسّس على تحدّيات النسخ الســـابقة، والتي من أهمّها توفير الشغل للشباب، وقد تبنّت هذه النسخة التوظيف عامّة، وتوظيف الشـــباب خاصّة، ضمن أهمّ الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها.

وفيما يرتبط بتمكين الشباب، على وجه الخصوص، ألقت الوثيقة على عاتق الدولة القيام بالمهام الآتية:

- ضمـــان التأطيـــر الاجتماعيّ والتربـــويّ الأمثل للشباب.
- تنمية روح المواطنة والتطوع لدى الشباب.
- تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العمومية وفي التنمية.

٢ - السياسات والاستراتيجيات القطاعية:

القطاعـــات الحيوية التـــي لها ارتباط- بشـــكلٍ أو بآخر- بتمكين الشـــباب وتأهيلهم واندماجهم السياسي والاقتصادي كثيرةٌ جدّاً، ولذا ســـنحاول التركيز في ثلاثٍ منها، وهي:

قطاع التربية والتعليم:

يحظـــى قطـــاع التربية والتعليـــم بمكانـــةٍ كبيرةٍ في السياسات الوطنية، ويتجلّى ذلك ليس على مستوى الوثائق المرجعية للسياسات العمومية فحسب، بل يتجلّى أيضاً على مستوى نسبة الميزانية المخصّصة له من مجموع الميزانية الإجماليـــة للدولة، حيث تتجاوز ميزانيـــة التعليم ٣٠٪ من مجموع الميزانيات الإجمالية للدولة منذ سنوات عديدة.

يأتي القانـــون رقم ٩٩-٠٤٦ المعتمد ٢٨ ديســـمبر ١٩٩٩م، والمرتبط بتوجيـــه التعليم، على رأس النصوص القانونية المؤطّرة لقطاع التربية والتعليم في مالي، ويتناول القانون في مادّته الحادية عشرة أهداف النظام التعليميّ للدولة، حيث تنصّ على أنّ: «النظام التربويّ الماليّ يتمثّل في تكوين مواطنٍ محبٍّ لوطنه، مساهم في بناء المجتمع الديمقراطي، فاعل في التنمية، راسخ في ثقافته، ومنفتح على الحضارة العالمية، متمكّن من المهارات الشـــعبية، وقادر على هضـــم المعارف والخبرات المرتبطة بالتطوّر العلميّ والتقنيّ والتكنولوجيا المعاصرة».

ولتفعيل الأهـــداف المعلن عنها فـــي قانون توجيه التعليم، المشـــار إليه أعلاه، تبنّـــت دولة مالي الكثير من السياسات والاستراتيجيات التربوية، ولعلّ من أهمّ الوثائق المرتبطة بهذه السياسات وثيقة «الخطة العشرية لتطوير التربية»، والتي اعتمدت ســـنة ٢٠٠٠م، وكانت تهدف إلى تحقيق التربية والتعليم للجميع في أفق ٢٠١٠م، وذلك من أجل توفير الموارد البشـــرية المؤهّلة التي تستطيع رفع التحدّيات التنموية للدولة.

بعد الأزمة الأمنية والسياسية التي ضربت الدولة عام ٢٠١٢م، ورغبةً من السلطات الجديدة في جعل قطاع التربية أحد أهمّ مرتكزات إعادة بناء الدولة والأمّة المالية، فقد اعتمدت الحكومة المالية خطة انتقالية لتغطية الفترة الكائنة بين الخطّة العشرية الأولى إلى غاية صياغة الخطة العشرية الثانية، وتتمحور الخطة الانتقالية هذه حول ثلاثة عناصر أساسية، هي: زيادة نسبة الالتحاق، تحسين النوعية، وتعزيز الكفاءات.

قطاع التكوين المهني:

تجسيداً للأهمية التي توليها دولة مالي للتكوين المهنيّ للشعب كافّة، وللفئة الشبابية منه خاصّة، فقد اعتمدت الحكومة في أغسطس ٢٠٠٠م وثيقة «البرنامج الوطنيّ للتوظيف من أجل تخفيض الفقر»، بوصفها وثيقةً استراتيجيةً لتوجيه العمل الحكوميّ في مجال التكوين المهنيّ ومحاربة الفقر، وفي هذا الإطار؛ فقد أعطت الوثيقة أولوية كبيرة لتمكين الشباب وتكوينهم المهنيّ ليكونوا قادرين على الانخراط في سوق العمل، والتخفيف من وطأة الفقر عن أنفسهم وذويهم، فقد ذكرت الوثيقة ضمن أهدافها الاستراتيجية: «تقليل نسبة البطالة والعمالة المتدنية في صفوف الشباب والنساء».

في يوليوز ٢٠٠٩م؛ قامت السلطات باعتماد وثيقة «السياسة الوطنية للتكوين المهني»، وذلك من أجل تحديث السياسات والأطر العامّة الموجِّهة لقطاع التكوين المهنيّ الذي تُعهد إليه مهمّة تأهيل وتطوير الأيدي العاملة القادرة على تغطية احتياجات سوق العمل المتجدّد باستمرار، وقد تمثّلت التوجّهات العامّة المعلن عنها في الوثيقة الجديدة في: تنمية الموارد البشرية، الربط بين عروض التكوين واحتياجات سوق العمل، رفع مستوى النوعية، العدالة والإنصاف، اللامركزية، الشراكة، الحوكمة والتمويل الرشيدَيْن.

وفي سنة ٢٠١٥م؛ أرادت السلطات المالية تحديث سياساتها في مجال التكوين المهنيّ من جديد؛ لتأخذ بالاعتبار التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة بعد الأزمة الأمنية التي عانت منها سنة ٢٠١٢م، وفي هذا الإطار تمّ إعداد واعتماد وثيقة «برنامج الخطة العشرية لتنمية التكوين المهنيّ من أجل الشغل»، وقد عبّرت الدولة في هذه الوثيقة عن رغبتها الأكيدة في تمكين الشباب، نجد ذلك واضحاً ومسطّراً في الوثيقة، كما في البند المرتبط بالطموحات والأهداف، حيث تمّ التنصيص بالنسبة للطموحات على أنّ الغاية من الوثيقة: «وضع جهازٍ معاصرٍ وفعّال، قادرٍ على تلبية احتياجات الاقتصاد، كفيلٍ بمنح الشبيبة فرصاً حقيقية للانخراط في سوق العمل»، وقد تمّ تأكيد هذه الغاية الطموحة في الهدف الجزئيّ الثالث الذي يتمثّل في: «دعم الانخراط المهنيّ للنساء والشباب المتخرّجين من مراكز التكوين».

وفي إطار السياسات والاستراتيجيات العمومية للتكوين المهنيّ لا يمكن أن نغفل عن «صندوق دعم التكوين المهنيّ والتدريب» الذي تأسّس بموجب القانون رقم ٩٧-٢٣ بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٩٧م، وهذا الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يهدف إلى المشاركة في تنفيذ السياسات الوطنية المرتبطة بالتكوين المهني، وذلك عبر تمويل ودعم مؤسّسات ومعاهد التكوين المهني، وتتشكّل إيرادات الصندوق في ضريبة التكوين المهنيّ التي تؤخذ من أرباح المقاولات الأهلية والمنشآت شبه العمومية، وكانت هذه الضريبة تقدّر بـ (٠,٥٪) من إجماليّ الأرباح، وتمّ رفع هذه النسبة إلى (٢٪) سنة ٢٠٠٧م، كما يحظى الصندوق بدعم الشركاء الفنيّين والماليين للدولة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء والبنك الإفريقي للتنمية.

قطاع التوظيف:

قطاع التوظيف والتشغيل من أهمّ القطاعات التي لها ارتباطٌ وثيقٌ ومباشرٌ بتمكين الشباب، وانخراطهم في السياق الاجتماعيّ والاقتصاديّ في المجتمع، ودولة مالي أولت ولا تزال تولي عنايةً فائقةً بهذا القطاع من أبعادٍ مختلفةٍ يمكن تلمّس جوانب منها في السياسات

والاستراتيجيات الوطنية العامّة التي سبقت الإشارة إلى بعضٍ منها، وفي المؤسسات العمومية الكثيرة المُكرّسة لترقية الشغل، وأخيراً في الميزانيات الضخمة التي تخصّصها الحكومة لهذا القطاع.

تعود الوثائق الأولى التي تبنّتها السلطات المالية بخصوص سياسات واستراتيجيات ترقية الشغل إلى ١٩٩٨م، في تزامنٍ وتكاملٍ مع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر التي اعتُمدت في السنة نفسها، ما يجعل من مالي ضمن أوائل بلدان المنطقة التي اعتمدت وثيقة مرجعية لترقية الشغل ومحاربة البطالة، وتتمثّل الأهداف المُعلن عنها في وثيقة «السياسة الوطنية للشغل» في:

- تعزيز وتأمين الوظائف الخاصّة المتوفرة، وتحسين الفاعلية في الوظيفة العمومية.
- تخفيض مستوى العطالة والعمالة المتدنية؛ من خلال خلق فرص العمل، وتكثيف الأنشطة
- رفع الطلب على الأيدي العاملة في المناطق الحضرية والريفية؛ عبر تطوير القطاع الخاص.
- تعزيز العرض حول الأيدي العاملة؛ عبر التكوين الجيّد والتأهيل المتناسب مع احتياجات الاقتصاد.
- تعميم ترقية الشغل على المستوى المحلي، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصيات الإقليمية، وتشجيع تشغيل الأيدي العاملة بشكلٍ مكثف.
- تشجيع تحسين ظروف العمل في المجالات المختلفة: الوظائف المعاصرة، الوظائف غير النظامية، الوظائف الريفية، الوظائف المؤقتة.
- البحث عن سبل توحيد سوق العمل.

وفي ٢٠٠١م رغبةً من الدولة في تعزيز وتفعيل سياسات الشغل، قامت بإنشاء «الوكالة الوطنية للشغل» بموجب مرسوم رقم ٠١-٠١٦ بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٠١م، ومن أهمّ الأهداف المفوضة إلى الوكالة:

- العمل على جمع وتنسيق وتحليل ونشر المعطيات المتعلقة بسوق العمل.
- العمل على التنبّؤ، وتحصيل عروض العمل من أصحاب العمل، والسعيّ إلى الربط بين طلبات العمل وعروضه.
- تأمين استقبال وإخبار وتوجيه طالبي العمل.
- تخطيط وتنفيذ الميكانيزمات والأعمال الموجّهة لضمان ترقية الشغل، بما في ذلك شغل النساء والشباب.

وفي سنة ٢٠٠٣م، لغرض تعزيز وتفعيل السياسات الوطنية في مجال التوظيف، قامت الدولة بتبنّي برنامجٍ خاصٍّ لتوظيف الشباب، هو: «برنامج توظيف الشباب»، وكان ضمن مقتضيات البرنامج إنشاء مؤسّسة خاصّة لتشغيل الشباب، وهي: «وكالة ترقية شغل الشباب»، والتي تأسّست بموجب قانون رقم ٠٣-٠٣١ الصادر ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣م، وزاولت الوكالة عملها في الواقع في فبراير ٢٠٠٤م، وتتمثّل رسالتها كما هي معبّر عنها في القانون المذكور في: «السعي إلى ترقية الشغل للشباب الماليين الذكور والإناث من ١٥ إلى ٤٠ سنة، سواء كانوا في الوسط الريفيّ أو الوسط الحضري، مقيمين أو مغتربين، من خلال تسهيل ولوجهم سوق العمل وحصولهم على القرض».

تسهر الوكالة على تنفيذ أهداف «برنامج توظيف الشباب» الذي كانت نسخته الأولى (٢٠٠٣م - ٢٠١١م) موزّعة على أربعة محاور رئيسة، تمّ دمجها في النسخة الثانية من البرنامج ٢٠١١م في سلك ثلاث عناصر، هي: (تعزيز قابلية توظيف الشباب، تنمية روح المقاولة، تعزيز آليات تمويل مشاريع الشباب).

أمّا الأهداف المسندة إلى الوكالة؛ فتتمثّل في:

- تخطيط وتنفيذ برامج التشغيل المعتمدة على كثافة اليد العاملة من أجل خلق الوظائف للشباب غير المدرّب في الأوساط الريفية والحضرية.
- تسهيل حصول الشباب على آليات الإنتاج، وترويج أنشطة تسويق وبيع المنتجات.
- تسهيل اندماج الشباب عبر التدريبات التأهيلية، ودورات التكوين المهني، والتمرّن.
- البحث عن أوجه الاستفادة مع برامج التنمية التي لها تأثيرات في مجال الشغل.
- حشد وإدارة الموارد من أجل ترقية وخلق فرص العمل للشباب.

- وضع بروتوكولات الاتفاقيات مع المؤسّسات المالية.

- دعم الجماعات الترابية في مجال تصميم وتنفيذ البرامج المحلّية المتعلقة بخلق الوظائف للشباب.

- تنسيق جهود كلّ المتدخّلين في مجال توظيف الشباب.

- إنشاء شبكة من الشركاء الوطنيين والدوليين لترقية شغل الشباب.

وفي ٢٠١٥م؛ اعتمدت الحكومة المالية وثيقة جديدة للسياسة الوطنية للشغل، وخطّة العمل (٢٠١٥م - ٢٠١٧م) باعتبارها تفعيليةً للأهداف المضمّنة في السياسة الوطنية للشغل، والدافع إلى تبنّي هاتَيْن الوثيقتَيْن هو: تحديث سياسات التشغيل لتكون متوائمة مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أزمة الشمال ٢٠١٢م، والغاية من هاتَيْن الوثيقتَيْن، كما وردت في بيان المجلس الوزاريّ المنعقد يوم الأربعاء ١٨ مارس ٢٠١٥م، تتمثل في:

- إيجاد وتقوية العلاقة بين كلّ السياسات الوطنية.

- تعزيز أنشطة فعاليات خلق وترقية الشغل، تشجيع المشاريع الخاصّة المدرّة للدخل.

- مساعدة المقاولات المعاصرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تأطير إجراءات ترقية الشغل؛ لتأخذ في الاعتبار التحدّي الديموغرافي، وخصوصيات المشكلات المرتبطة بالاندماج بخصوص بعض المجموعات، والتي منها: النساء، والشباب، والمعاقون، والمهاجرون العائدون.

خاتمة:

يمكن أن نلخّص النتائج الإجمالية للدراسة في النقاط العامّة الآتية:

- برغم التقلبات السياسية التي عرفتها دولة مالي في مسارها التاريخيّ الحديث؛ فإنّ هاجس تمكين الشباب كان دائماً حاضراً في الأجندة السياسية للسلطات الحاكمة، منذ الإدارة الاستعمارية التي كانت تستغل الشباب كأدوات عملٍ في تنفيذ مشاريعها، وحتى الانتقال الديمقراطي في بداية التسعينيات، وإلى الآن، حيث أصبح تمكين الشباب ضمن أولويات العمل السياسي، اعتقاداً بأنّ تمكين الشباب ضروريٌّ لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبأنّه كذلك شرطٌ لبناء السّلم والاستقرار السياسيّ والاجتماعي.

- هناك أطرٌ قانونيةٌ كثيرةٌ تشرّع لعمل السلطات المالية في مجال تمكين الشباب، منها أطرٌ وطنية كالدستور المالي، إقليمية كميثاق الشباب الإفريقي، ودولية كالمواثيق والمعاهدات الدولية الثلاث المتعلّقة بحقوق الإنسان، والمعروفة اختصارا بـ: «لائحة الحقوق الدولية»، وأهداف الألفية للتنمية.

- تجسّدت عناية الحكومات في مالي بتمكين الشباب في السياسات والاستراتيجيات التي تؤطّر وتوجّه وترشّد العمل الحكومي؛ في مجال صياغة وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية والإقلاع الاقتصادي، ويمكن التمييز بين نوعَيْن منها: سياسات واستراتيجيات وطنية عامّة، وسياسات واستراتيجيات قطاعية.

- ازداد الاهتمام الحكوميّ بتمكين الشباب بعد أزمة الشمال، يتضح ذلك بجلاء في خطط الخروج من الأزمة، كما في «خطة الإنعاش الاقتصادي المستدام في مالي (٢٠١٣م - ٢٠١٤م)»، وفي الاستراتيجيات المرجعية للسياسات العمومية للدولة، كما في «الإطار الاستراتيجي للتنمية وتخفيض الفقر (٢٠١٢م - ٢٠١٧م)»، ويمكن كذلك أنّ نذكر هنا بعض الوثائق الاستراتيجية الخاصّة بالسياسات القطاعية، مثل: قطاع التعليم، كما في «الخطة الانتقالية لتطوير التربية ٢٠١٥»، وقطاع التكوين المهني، كما في «برنامج الخطة العشرية لتنمية التكوين المهنيّ من أجل الشغل»، وقطاع التشغيل، كما في «السياسة الوطنية للشغل ٢٠١٥، وخطة العمل (٢٠١٥م - ٢٠١٧م) المنبثقة من السياسة الوطنية للشغل» ■